العرب
الجمعة 2019/08/09
السنة 42 العدد 11433

وفرة المياه تنعش زراعة رز العنبر العراقي

طفرة زراعية غير مسبوقة مدعومة بقرارات لمنع الاستيراد

يشهد موسم زراعة رز العنبر العراقي، الذي يعد من أفخر الأنواع العالمية ازدهارا غير مسبوق، بعد أن عانى لسنوات من القيود بسبب شحة المياه، لكن الموسم الحالي شهد إزالة جميع القيود بعد وفرة المياه الكبيرة.

سلام سرحان
صحافي وإعلامي عراقي

بغداد – تجمع الأوساط الاقتصادية على تسجيل طفرة كبيرة في واقع القطاع الزراعي في العام الحالي، لا تقتصر أسبابها على وفرة المياه، بل تمتد إلى تعزيز السياسات الحكومية التي عادت إلى التخطيط ودعم المزارعين بالبذور والأسمدة بعد سنوات من السياسات الزراعية المتخبطة.

وتعد زراعة رز "العنبر" الذي تقتصر زراعته على العراق، من أكبر المستفيدين بسبب حاجتها الكبيرة إلى المياه، بعد أن كانت أكبر ضحايا مواسم الجفاف في السنوات الماضية.

وتتركز زراعة العنبر الشهير برائحته الفريدة ومذاقه النادر في محافظتي النجف والديوانية بشكل خاص، وتعتمد عليه أعداد كبيرة من المزارعين، الذين لا ينتج بعضهم سوى هذا المحصول، الذي يحتاج غمر شتلاته بكميات هائلة من المياه.

وفاقمت شحة المياه في السنوات الماضية متاعب أولئك المزارعين، بعد فرض تقليص المساحات المزروعة بنسب وصلت أحيانا إلى 95 بالمئة وأجبرت كثيرين على هجرة أراضيهم.

صالح الحسني

منع الاستيراد لدعم المنتج المحلي وتشجيع الفلاحين والمزارعين

وسمحت الأمطار الغزيرة التي سقطت العام الحالي وامتلاء السدود برفع جميع القيود لتتضاعف المساحات المزروعة برز العنبر هذا الموسم وسط حالة من التفاؤل بين المزارعين بموسم غير مسبوق.

كما استفاد القطاع الزراعي من تحول في السياسات الحكومية بعد سنوات من التخبط والإهمال، بتوسيع الدعم واعتماد أنواع جديدة من بذور المحاصيل الاستراتيجية، كالقمح والشعير والرز، بعد إخضاعها لاختبارات في معامل متخصصة في سويسرا، ما أسهم في تحسين جودة المنتجات بدرجة كبيرة.

وقد مكن ذلك العراق من تحقيق الاكتفاء الذاتي في الكثير من المحاصيل مثل القمح لأول مرة منذ عقود. وامتد ذلك إلى عدد كبير من المحاصيل والخضروات، وشجعت الحكومة على إيقاف استيرادها من الدول المجاورة وخاصة إيران وتركيا.

وطبقت وزارة الزراعة، بالتعاون مع جهات أخرى، خطة جريئة، منعت بموجبها استيراد نحو 16 منتجا زراعيا من الخارج، ما رفع أسعارها في أسواق البلاد، وشجع الفلاحين على زراعتها.

وقال وزير الزراعة صالح الحسني إن تنفيذ خطة المنع "تأتي حفاظا على المنتج المحلي، ولتشجيع الفلاحين والمزارعين ومربي الثروة الحيوانية على مواصلة الإنتاج".

وأشار إلى مكاسب أخرى مثل "تشغيل الأيدي العاملة وتفعيل دور القطاع الخاص في زيادة الاستثمار وإنشاء المشاريع الاستثمارية الزراعية لدعم الاقتصاد الوطني".

وتشمل قائمة المحاصيل الممنوعة من الاستيراد الطماطم والخيار والباذنجان والجزر والذرة الصفراء والخس والثوم والرقي والبطيخ والفلفل والتمر، إضافة إلى حظر استيراد البيض والدجاج والأسماك" في ظل ارتفاع الإنتاج المحلي إلى مستويات قياسية غير مسبوقة.

لكن الوزير، أقر باستمرار تدفق محاصيل زراعية مستوردة إلى الأسواق العراقية، رغم سريان قرار حظر استيرادها. وقال إن "المنتجات المستوردة تدخل عن طريق التهريب وبطرق غير قانونية من خلال المنافذ الحدودية، خارج موافقات الاستيراد التي تمنحها وزارة الزراعة".

وأشار الحسني إلى "استمرار التواصل مع هيئة المنافذ الحدودية والجهات الأمنية لفرض منع دخول المواد والمنتجات الزراعية الممنوعة من الاستيراد".

وأوضح أن "قرار منع أو فتح الاستيراد مرة أخرى يتوقف على توازن العرض والطلب في السوق وحسب الحاجة المحلية إضافة إلى اعتماد الخطط الزراعية الموضوعة من قبل وزارة الزراعة".

وتشير تصريحات الوزير إلى الضغوط التي تمارسها دول مجاورة، مثل إيران وتركيا، التي أغرقت منتجاتها الزراعية الموسمية، خلال الأعوام القليلة الماضية، السوق العراقية، مستغلة تراجع قطاع الزراعة العراقي بشدة منذ الأزمة الناجمة عن احتلال تنظيم داعش مساحات واسعة من أراضي البلاد.

وتقول مصادر مطلعة على تفاصيل هذا الملف، إن تركيا وإيران، تمارسان ضغوطا هائلة على أعلى المستويات في العراق، لإجبار مسؤوليه على رفع الحظر عن استيراد المنتجات الزراعية من دول الجوار، لكن تلك الضغوط يبدو أنها لم تثمر حتى الآن. وتواصل بغداد التفاوض مع أنقرة بشأن نسب التدفقات الواصلة إلى نهري دجلة والفرات، اللذين ينبعان من تركيا، التي عمدت مؤخرا إلى تقييد حصة العراق، من خلال إنشاء سلسلة من السدود قرب منابع المياه.

أما بالنسبة لإيران، فهي تركز بشكل أكبر على اختراق الحظر العراقي المفروض على استيراد مشتقات الحليب والدجاج وبيض المائدة.

لكن الممانعة التي تواجهها في مناطق جنوب البلاد، بسبب الحوافز الاقتصادية الهائلة التي يوفرها قطاع الثروة الحيوانية للسكان، دفعتها إلى تغيير خطتها، من خلال إنشاء مصانع داخل العراق، للمنافسة على أسواقه، لتعويض نقص الصادرات عبر الحدود.

بذار لمرحلة جديدة

وعززت وزارة الزراعة اعتماد السياسات التي كانت متبعة خلال حقبة الحصار الاقتصادي على العراق، في تسعينات القرن الماضي، والتي تقوم على شراء المحاصيل الاستراتيجية بأسعار عالية، لتشجيع الفلاحين على زراعة مساحات أوسع.

> العراق حقق الاكتفاء الذاتي من القمح وعدد من المحاصيل لأول مرة منذ سنوات طويلة

كما عادت بعد سنوات من الإهمال إلى تقديم حوافز أخرى مثل تزويد المزارعين بالبذور بأسعار مدعومة، والمساهمة في مكافحة الآفات والأمراض الزراعية، وتسهيل حصولهم على قروض لشراء معدات زراعية.

منع الاستيراد يرهق المستهلك العراقي

بغداد – تصاعد الجدل في الأوساط الاقتصادية والشعبية العراقية بسبب ارتباك قرارات مع استيراد بعض السلع الغذائية التي أدت إلى ارتفاعات حادة في الأسعار، بسبب عدم كفاية المعروض المحلي واستغلال المنتجين المحليين.

وأشارت صحف محلية ومواقع التواصل الاجتماعي على سبيل المثال إلى ارتفاع أسعار البيض 3 أضعاف منذ إعلان وزارة الزراعة حظر الاستيراد في مايو الماضي.

ويرى البعض أن قرارات منع الاستيراد الارتجالية قتلت المنافسة ومنحت المنتجين المحليين موقعا احتكاريا يسمح لهم بزيادة الأسعار في ظل شحة المعروض في الأسواق.

وتداول ناشطون عراقيون على مواقع التواصل الاجتماعي شعارات وحملات تدعو لمقاطعة شراء البيض في إطار حملة انطلقت من محافظة الديوانية، ثاني أفقر محافظات العراق، بعد محافظة المثنى المجاورة لها، قبل أن تنتشر في بقية المحافظات.

وجاءت الزيادة في أسعار البيض وعدد من المنتجات الزراعية بعد أن أصدرت وزارة الزراعة العراقية قرارا يقضي بمنع استيرادها معللة ذلك بوفرة الإنتاج المحلي ومحاولة تشجيعه.

لكن الكثير من العراقيين يقولون إن الإنتاج المحلي لمعظم المنتجات التي تم حظر استيرادها لا يكفي حاجة السوق المحلية، وأن الوزارة لا تملك إحصاءات دقيقة تستند إليها في قرار منع الاستيراد.

ويرى محللون أن الحكومة ترتكب أخطاء مزدوجة؛ فهي تهرب من عدم دعمها للمنتجين المحليين إلى حظر الاستيراد وتنتقل من تقويض قدرة المشاريع المحلية إلى تحميل أعباء ذلك على المستهلكين من خلال حظر الاستيراد العشوائي.

وانتقد أمين سر جمعية حماية منتجي الدواجن في الديوانية فراس الجبوري "غياب التخطيط السليم لدى وزارة الزراعة في ما يخص خلق التوازن بين المنتجات المحلية والمستوردة".

تنامي الثقة بعقارات أبوظبي يعزز أرباح الدار العقارية

أظهرت نتائج شركة الدار العقارية تنامي ثقة المستثمرين في القطاع العقاري في إمارة أبوظبي، بعد التشريعات الجديدة التي سمحت بالتملك الكامل للعقارات من قبل الأجانب وتخفيف قواعد الإقامة الدائمة.

أبوظبي – قالت الدار العقارية، أكبر شركة تطوير عقاري في أبوظبي، إن أرباح الربع الثاني من العام الحالي ارتفعت بنسبة 7 بالمئة على أساس سنوي. وأرجعت ذلك إلى تحسن الثقة في القطاع العقاري عقب الإصلاحات الجديدة.

وذكرت الشركة المرتبطة بحكومة أبوظبي، والتي شيدت حلبة سباق فورمولا 1 للسيارات بأبوظبي، أنها حققت ربحا صافيا قدره 476 مليون درهم (129.6 مليون دولار) في الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 يونيو الماضي، مقارنة مع صافي ربح 445 مليون درهم في نفس الفترة قبل عام.

وكانت أبوظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، قد عدلت قوانينها العقارية في أبريل الماضي لتسمح للأجانب بالتملك الحر للعقارات في نحو 15 منطقة محددة لجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز الاقتصاد.

وقال غريغ فيور المدير المالي لشركة الدار العقارية إنه "في ضوء الكثير من التغييرات، وضعنا توقعاتنا للمبيعات في بداية العام، وذلك بسبب كل من أنباء التملك الحر وتخفيف قواعد الإقامة في الإمارات".

وأضاف أن "تحول الثقة كان وراء زيادة توقعاتنا للمبيعات إلى أربعة مليارات للعام الحالي... فتح هذا فعليا فرصا للمستثمرين العالميين في السوق العقارية في أبوظبي".

وكانت المجموعة المالية هيرميس قد توقعت أن تحقق الدار ربحا صافيا بقيمة 477 مليون درهم في الربع الثاني.

وقال طلال الذيابي الرئيس التنفيذي للشركة "نشهد اليوم ارتفاعا في معدلات الثقة بالقطاع العقاري في أبوظبي بعد إطلاق حزمة مشاريع تطويرية بقيمة تسعة مليارات درهم منذ بداية العام الحالي".

غريغ فيور

قوانين تملك الأجانب وتخفيف قواعد الإقامة عززت قطاع العقارات

وكانت أسعار العقارات في أبوظبي قد انخفضت في السنوات الأخيرة بحسب بيانات البنك المركزي، الذي قال إن الأسعار تراجعت 6.4 بالمئة على أساس سنوي في الربع الأخير من عام 2018.

وفي أبريل، قالت جيه.أل.أل لاستشارات العقارات إن ثقة السوق في قطاع العقارات السكنية وقطاع التجزئة في أبوظبي ضعيفة مع طلب محدود.

وفي السابق كان تملك العقارات يقتصر على المواطنين الإماراتيين والخليجيين فقط، بينما اقتصرت ملكية الأجانب للعقارات على أساس عقود تأجير مدتها 99 عاما.

وقال فيور إن المشاريع الجديدة للدار العقارية ستركز خلال النصف الثاني من العام الحالي على الطلب الذي تتوقعه الشركة في الشريحتين المتوسطة والمرتفعة في السوق.

وأضاف أن الشركة ترى فرصا كبيرة لتقديم عقارات في تلك الشريحتين خلال الفترة المقبلة.

ويرى محللون أن الآثار الإيجابية لتشريعات السماح بتملك الأجانب للعقارات وتخفيف قواعد الإقامة لن تقتصر على قطاع العقارات وأنها تمتد إلى مجمل النشاط الاقتصادي، بسبب تعزيز ثقة المستثمرين.

وجاءت تلك التشريعات في إطار إصلاحات واسعة لتنويع الاقتصاد وبنائه على أسس مستدامة لتقليل الاعتماد على عوائد صادرات النفط.

القطاع العقاري في صدارة المستفيدين من التشريعات الجديدة

زخم جديد للاقتصاد المصري بعد تراجع البطالة والتضخم

القاهرة – تزايدت المؤشرات على تسارع أداء الاقتصاد المصري، الذي ظهر في تراجع حاد في معدلات البطالة والتضخم وذلك بعد جولات طويلة من الإصلاحات القاسية التي استمرت لنحو 3 سنوات.

وأعلنت الحكومة أمس عن بيانات جديدة تؤكد أن الاقتصاد بدأ يجني ثمار الإصلاحات الاقتصادية، التي أدت إلى تحسن ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية.

وكان من أبرز المؤشرات إعلان عن أن معدل البطالة انخفض إلى 7.5 بالمئة في نهاية الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة بنحو 8.1 بالمئة في نهاية الربع الأول.

ويأتي ذلك التراجع بعد سلسلة من الانخفاضات في البطالة ومؤشرات أخرى على تحسن مناخ الأعمال وثقة المستثمرين، انعكست أيضا في ارتفاع سعر صرف الجنيه وتراجع عجز الموازنة وتقلص العجز التجاري.

وصدرت بيانات أخرى أمس عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء تؤكد انحسار التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بالمدن المصرية في يوليو إلى 8.7 بالمئة مقارنة بنحو 9.4 في الشهر السابق، ليصل بذلك إلى أدنى مستوياته منذ أغسطس 2015.

وقال البنك المركزي في وقت لاحق إن معدل التضخم الأساسي تراجع إلى 5.9 بالمئة على أساس سنوي في يوليو من 6.4 بالمئة في يونيو.

ولا يتضمن التضخم الأساسي سلعا مثل الفاكهة والخضراوات بسبب التقلبات الحادة في أسعارها.

ونسبت وكالة رويترز لرئيسة قسم البحوث في بنك الاستثمار فاروس رضوى السويفي قولها إن "الأرقام جاءت أقل من المتوقع بكثير وقد يرجع ذلك إلى سنة الأساس في المقارنة".

وأوضحت أن هذا يعزز من فرص خفض الفائدة سواء في اجتماع البنك المركزي المقرر في 22 أغسطس الجاري أو في 26 من سبتمبر المقبل.

رضوى السويفي

المؤشرات الجديدة للتضخم والبطالة جاءت أقل من المتوقع بكثير

وجاءت أرقام التضخم أقل من توقعات المحللين حيث كانوا ينتظرون ظهور آثار خفض دعم المواد البترولية، الذي نفذته الحكومة في يوليو على كافة السلع والخدمات.

وقالت إسراء أحمد المحللة ببنك الاستثمار شعاع كابيتال لرويترز إن "الأرقام مفاجئة بشدة لكنها إيجابية للمشهد العام وهو ما يدفعنا إلى توقع خفض الفائدة في الاجتماع المقبل".

وأشارت المحللة إلى أن الانخفاض الشديد غير المتوقع لأرقام التضخم في مصر يدفع إلى الاعتقاد بأن التضخم بمصر يتأثر بسعر الجنيه أكثر من دعم الطاقة.

وعاني المصريون في السنوات الأخيرة من ارتفاع ارتفاع أسعار شريحة واسعة من السلع الاستهلاكية.

ولكن القاهرة كثفت من جهودها لتعديل أوتار الاقتصاد بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيط حزمة اصلاحات قاسية مقابل قرض بقيمة 12 مليار دولار.